

الجزيرة AJ+ تقدم نفسها ضحية لاتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي

إن إدارة القناة بصدد مراجعة القرار للنظر في الخيارات المتاحة. بدورها، وصفت سناء سعيد الصحافية بقناة الجزيرة، الخطوة الأميركية بـ"الاعتداء على حرية الصحافة".

وأضافت أن الوضع برمته "مقلق للغاية وغير مؤكد"، مشيرة إلى أنها كانت قلقة بشأن الآثار المترتبة على صحفيي AJ+ الذين ليسوا مواطنين أميركيين. وحث المشرعون الجمهوريون إدارة الرئيس دونالد ترامب على إلزام قناة الجزيرة بالتسجيل وفقاً لقانون الوكلاء الأجانب مراراً منذ عام 2018.

**وزارة العدل الأميركية
تطلب بتسجيل منصة
AJ+ التابعة لقناة الجزيرة
كوكيل أجنبي باعتبارها
أداة تأثير لحكومة قطر**

واستندت هذه المطالب إلى حالات مماثلة سابقة عندما أمرت وزارة العدل وكالة سيوتنك وقناة آر تي RT الروسيين بالتسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في 2017. ومنذ ذلك الحين، اضطرت العديد من المنافذ الإعلامية الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة إلى تسجيل نفسها بموجب القانون المذكور مثل الصينية و"تي آر تي" التركية.

وبدأت منصة AJ+ كقناة على يوتيوب في عام 2013، وتوسعت على مواقع التواصل الاجتماعي مع عرض محتوى مكتوب على ميديوم. ثم أصبحت الوسيلة الأساسية لقناة الجزيرة للوصول إلى الجماهير الأميركية بعد إغلاق شبكتها التلفزيونية التي كانت تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها في عام 2016، وعانت القناة من مشاكل عديدة منذ البداية، وتعرضت لانتقادات واسعة من قبل وسائل الإعلام الأميركية.

خطة أوروبية لمواجهة التلاعب الإعلامي والتضليل على الإنترنت

عمل أوروبية للديمقراطية" من المقرر أن يتم عرضها نهاية العام. وتقول المفوضية إن الخطة تهدف لضمان "تمكين مواطني الاتحاد الأوروبي من المشاركة في النظام الديمقراطي عبر عملية اتخاذ قرار قائمة على المعلومات وخالية من التدخل غير القانوني والتلاعب".

ومن المقرر أن يمثل تنظيم الإعلام عبر شبكة الإنترنت جزءاً رئيسياً من المبادرة. وتبذل الدول الأوروبية وشركات التواصل الاجتماعي جهوداً حثيئة لمنع التضليل المعلوماتي، في الوقت الذي تنامي فيه خطاب الكراهية للجماعات المتطرفة سواء الإسلامية أو اليمينية، بالتزامن مع انتشار الأخبار المضللة حول فايروس كورونا والتداعيات المرتبطة به على الصعيد الاقتصادي والسياسي. وتمكنت وحدة مكافحة التضليل الإعلامي التي أنشأها الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي، من تحديد مصدر بعض المعلومات المضللة.



الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعريف موحد للمعلومات المغلوطة

واشنطن - طالبت وزارة العدل الأميركية، منصة AJ+ التابعة لقناة الجزيرة القطرية، بالتسجيل تحت بند "وكيل أجنبي"، باعتبارها أداة للتأثير تابعة لحكومة قطر، بينما استقبلت الشبكة القطرية الطلب بإلقاء اللوم على الإمارات زاعمة أنها قامت بحملة ضغط من أجل هذه الغاية.

ونذكر تقارير أميركية أن التسجيل كوكيل أجنبي من شأنه أن يعيق عمل المنصة التابعة للقناة القطرية في الولايات المتحدة، كما حدث في وقت سابق مع قناة "آر تي" التلفزيونية المدعومة من الكرملين.

وكتب رئيس قسم مكافحة التجسس ومراقبة الصادرات في وزارة العدل، جاي برات، في رسالة بتاريخ 14 سبتمبر، "على الرغم من التأكيدات على استقلالية التحرير وحرية التعبير فإن شبكة الجزيرة الإعلامية والشركات التابعة لها تخضع لسيطرة وتمويل حكومة قطر".

وأضاف أن AJ+ دفعتت جمهورها للتشكيك في السلوك الذي يعتبر إرهاباً، ودفعتت بإيجابية عن إيران وقدمت وجهة نظر متعاطفة مع قطر. وهو ما أكدته مجلة "مانر جونز".

وأمام المنصة 30 يوماً للاستجابة لقرار وزارة العدل، وتصحيح أوضاعها وفقاً لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام 1938 (فارا).

من جانبه، حاول المتحدث باسم قناة الجزيرة القطرية إلقاء اللوم على الإمارات قائلاً إن "وزارة العدل الأميركية ساعدت الإمارات على تشويه الجزيرة كمنفذ إخباري". وأوجد صلة ربط بين القرار وتوقيع اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل "تلقيناً طلب تسجيل AJ+ كوكلاء أجنبي قبل يوم من توقيع الإمارات اتفاق التطبيع مع إسرائيل في البيت الأبيض".

وتابع "تشعر بخيبة أمل شديدة من قرار وزارة العدل الأميركية، والذي يتعارض مع سجل الحقائق الواسع الذي قدمناه والذي يوضح أن تسجيل الوكلاء الأجانب لا ينطبق على AJ+، مؤكداً على عدم كفاية "البيانات" التي ستحتفظ بها في انتهاج كل الأساليب القانونية المناهضة لهذا القرار الظالم، واسترداد حقوقنا المصادرة".

كما طالبت قناة "الشرق" الفضائية الخاصة، الحكومة الانتقالية بمراجعة القرار الذي وصفته بـ"الجائر والمجحف في حق الملك والعاملين والشاهدين".

ورد مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون المكلف رشيد سعيد يعقوب، خلال مؤتمر صحفي بالخرطوم في يناير الماضي، أن لجنة تفكيك نظام الإنقاذ وإزالة التمكين لديها وثائق تؤكد تمويل قناة الشروق منذ تأسيسها بعشرات ملايين اليوروات، عبر وحدة تفكيك السودان التابعة لرئاسة الجمهورية، وأنها ظلت تتلقى ميزانية تسيير سنوية من القصر الرئاسي طوال السنوات الماضية، منذ إنشائها حتى إيقافها بقرار من اللجنة.

كما أن شركة الأندلس للإنتاج الإعلامي التي تملك مجموعة قنوات "طيبة"، والشركة مملوكة لشخص يدعى عبدالحج يوسف الإمام، وهو شخصية إعلامية معروفة بقرابها من قيادات الإخوان في السودان، فضلاً عن ملاحظته قضائياً بتهم من بينها استغلال المال العام والدعوة إلى التطرف.

واستقبل عدد كبير من الإعلاميين والصحافيين قرارات لجنة تفكيك المنظومة الإعلامية لنظام البشير بارتياح كبير، مؤكداً أنها كانت منتظرة منذ فترة، وأن صدور مسالة مهمة، بسبب الدعم الذي تقدمه لعناصر النظام البائد. ويعتبر إعلاميون سودانيون أن أغلبية هذه الصحف والقنوات تخاطب أساساً المنتهين إلى حزب المؤتمر الوطني الذي حكم سابقاً، ولا تملك شعبية بين المواطنين المناوئين للأنظمة الإسلامية.

ملف تنظيم وسائل الإعلام السودانية المصادرة عالق بين الوزارات

اعتقال المشرف على قناة الشروق لرفضه قرار الإقالة وتسليم الإدارة



مراجعة الملكية تحتاج خطوات إضافية

قد تم تسجيلها رسمياً باسم وزارة المالية كما نص على ذلك قرار لجنة إزالة التمكين.

وأعلنت أن القرار الذي صدر بتعيين المفوض ومن ثم إعفائه وتعيين مفوض آخر أصدرته لجنة إزالة التمكين باعتبارها صاحبة الولاية على القناة. وأشارت إلى أنه في أي وقت يصدر فيه قرار بحال القناة إلى الوزارة (الثقافة والإعلام)، بالملكية أو الإدارة، سحخص على إجراءات التسليم والتسليم، وعلى أن يكون قرار تعيين المفوض أو المدير من اختصاصنا.

ويقول عاملون في القطاع إن هذا الخلاف بشأن الصلاحيات والمسؤولية عن القنوات المصادرة يعرقل عملها ويجعلها تعيش في فوضى تؤثر على أدائها في ظل تقاذف الاتهامات بين الجهات المعنية.

ويأتي هذا الجدل بين الوزارات واللجنة المعنية بقرار المصادرة ليضاف إلى النقاش الأساسي بشأن وقف صدور صحفيين ومنع محطات تلفزيونيتين من البث للاشتباه في تلقيها تمويلاً من الحكومة السابقة.

وطالب قطاع كبير من الإعلاميين بسرعة تفكيك سيطرة عناصر النظام السابق على المؤسسات الإعلامية، كأحد أهم بنود واستحقاقات الوثيقة الدستورية، عقب عمل تلك المؤسسات على تاليد المواطنين ضد الحكومة الانتقالية التي يرأسها الخبير الاقتصادي عبدالله حمدوك.

وأغنى حمدوك، مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون الإخواني إبراهيم البذعي من منصبه وكلف وكيل أول وزارة الإعلام رشيد سعيد يعقوب بتسيير مهام الهيئة في بداية يناير 2020.

وأصدرت لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال، قراراً في يناير الماضي، بمصادرة تلفزيوني "الشرق" و"طيبة" وصحيفتي "السوداني" و"الراي العام"، وتم التحفظ عليها وحجزها، ما يعني منع الصحفيين من الصدور والمحطتين التلفزيونيتين من البث.

وقال عضو مجلس السيادة محمد الفكي أن المراجع العام سيعكف على مراجعة أصولها. وأضاف "هذه المؤسسات كانت تتلقى التمويل من الدولة ونحن نريد إعادة أموال الشعب السوداني، والعاملين في هذه المؤسسات أن لن يتأثروا".

وأضافت الوزارة "منذ صدور قرار لجنة إزالة التمكين باسترداد قناة الشروق ومال أسهمها إلى وزارة المالية، لم تتم بصورة رسمية أي عملية تسليم وتسليم لا بغرض الملكية أو الإدارة بين وزارة الإعلام وأي جهة أخرى".

ونفى البيان صلة وزارة الثقافة والإعلام بقناة الشروق قائلاً "ليس للوزارة علم عما إذا كانت أسهم القناة الحالية وتعيين مفوض آخر وبعض المواقف والتطورات التي صاحبت هذا الأمر".

وتقارن الجهات المعنية المسؤولية والانتهاكات بشأن غياب التنسيق والتنظيم في مسألة إدارة القنوات الفضائية المصادرة، بعد أن رفض المفوض الإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الامتثال لقرار إقالته بحجة أنه لم يصدر عن وزارة الثقافة والإعلام.

واعتقلت شرطة لجنة إزالة التمكين، المفوض المالي والإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الثلاثاء، بعد رفضه تنفيذ قرار لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد، بإعفائه من منصبه في القناة قبل أسبوعين.

وبعد خطاب الإعفاء الأول الذي تم إرساله إلى مفوض القناة، قامت اللجنة بإرسال خطاب ثانٍ قبل أسبوع يحمل توقيع نائب رئيس اللجنة محمد الفكي سليمان، وينص على إنهاء تكليف الشيفع إبراهيم الضو وتعيين عاطف محمد الحسن خلفاً له، إلا أنه رفض تنفيذ القرار مرة أخرى، وأكد أنه لن يغادر مكانه إلا بعد تلقي خطاب من وزارة الثقافة والإعلام.

بدورها، نفت وزارة الإعلام استلامها قناة الشروق سواء بالإدارة أو الإشراف عليها عقب استردادها بواسطة "لجنة تفكيك النظام السابق" ووضعها تحت إشراف وزارة المالية.

ووصف الضو ببيان وزارة الإعلام بالمشغل وغير المسؤول، قائلاً إن وزارة الإعلام تشرف ماليًا على القناة وانتقد بشدة البيان الصادر عنها.

كما اتهم أحد أعضاء "لجنة التفكيك" باستهدافه عقب رفضه تعيين أحد معارفه في القناة. وعادت وزارة الثقافة والإعلام وردت على الاتهامات في بيان صحفي الثلاثاء، قالت فيه "تلقت الوزارة سيلاً من التساؤلات بل والاتهامات حول ما حدث في قناة الشروق من إعفاء المفوض

أصدرت لجنة تفكيك النظام السوداني السابق قراراً بمصادرة وسائل الإعلام المتورطة في قضايا فساد وتابعة للإخوان. إلا أن تنظيمها وتسييرها ما زال محل خلاف وجدال بين الوزارات المعنية. وظهر حجم المشكلة مع قرار إقالة المشرف على قناة الشروق ورفضه الامتثال لقرار لم تصدره وزارة الثقافة والإعلام باعتبارها المسؤولة عن القطاع.

الحالي وتعيين مفوض آخر وبعض المواقف والتطورات التي صاحبت هذا الأمر".

وتقارن الجهات المعنية المسؤولية والانتهاكات بشأن غياب التنسيق والتنظيم في مسألة إدارة القنوات الفضائية المصادرة، بعد أن رفض المفوض الإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الامتثال لقرار إقالته بحجة أنه لم يصدر عن وزارة الثقافة والإعلام.

واعتقلت شرطة لجنة إزالة التمكين، المفوض المالي والإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الثلاثاء، بعد رفضه تنفيذ قرار لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد، بإعفائه من منصبه في القناة قبل أسبوعين.

وبعد خطاب الإعفاء الأول الذي تم إرساله إلى مفوض القناة، قامت اللجنة بإرسال خطاب ثانٍ قبل أسبوع يحمل توقيع نائب رئيس اللجنة محمد الفكي سليمان، وينص على إنهاء تكليف الشيفع إبراهيم الضو وتعيين عاطف محمد الحسن خلفاً له، إلا أنه رفض تنفيذ القرار مرة أخرى، وأكد أنه لن يغادر مكانه إلا بعد تلقي خطاب من وزارة الثقافة والإعلام.

بدورها، نفت وزارة الإعلام استلامها قناة الشروق سواء بالإدارة أو الإشراف عليها عقب استردادها بواسطة "لجنة تفكيك النظام السابق" ووضعها تحت إشراف وزارة المالية.

ووصف الضو ببيان وزارة الإعلام بالمشغل وغير المسؤول، قائلاً إن وزارة الإعلام تشرف ماليًا على القناة وانتقد بشدة البيان الصادر عنها.

كما اتهم أحد أعضاء "لجنة التفكيك" باستهدافه عقب رفضه تعيين أحد معارفه في القناة. وعادت وزارة الثقافة والإعلام وردت على الاتهامات في بيان صحفي الثلاثاء، قالت فيه "تلقت الوزارة سيلاً من التساؤلات بل والاتهامات حول ما حدث في قناة الشروق من إعفاء المفوض

أصدرت لجنة تفكيك النظام السوداني السابق قراراً بمصادرة وسائل الإعلام المتورطة في قضايا فساد وتابعة للإخوان. إلا أن تنظيمها وتسييرها ما زال محل خلاف وجدال بين الوزارات المعنية. وظهر حجم المشكلة مع قرار إقالة المشرف على قناة الشروق ورفضه الامتثال لقرار لم تصدره وزارة الثقافة والإعلام باعتبارها المسؤولة عن القطاع.

الحالي وتعيين مفوض آخر وبعض المواقف والتطورات التي صاحبت هذا الأمر".

وتقارن الجهات المعنية المسؤولية والانتهاكات بشأن غياب التنسيق والتنظيم في مسألة إدارة القنوات الفضائية المصادرة، بعد أن رفض المفوض الإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الامتثال لقرار إقالته بحجة أنه لم يصدر عن وزارة الثقافة والإعلام.

واعتقلت شرطة لجنة إزالة التمكين، المفوض المالي والإداري لقناة الشروق الشيفع إبراهيم الضو الثلاثاء، بعد رفضه تنفيذ قرار لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد، بإعفائه من منصبه في القناة قبل أسبوعين.

وبعد خطاب الإعفاء الأول الذي تم إرساله إلى مفوض القناة، قامت اللجنة بإرسال خطاب ثانٍ قبل أسبوع يحمل توقيع نائب رئيس اللجنة محمد الفكي سليمان، وينص على إنهاء تكليف الشيفع إبراهيم الضو وتعيين عاطف محمد الحسن خلفاً له، إلا أنه رفض تنفيذ القرار مرة أخرى، وأكد أنه لن يغادر مكانه إلا بعد تلقي خطاب من وزارة الثقافة والإعلام.